

على من اخذوا حبل الحرز فمرب بالمال حينئذ لانه لم يلقه
حتى لم يكن وجه السرقة بل اخذه على وجه الغشاس
واشار بلوا الى انه لا قطع على السارق ولو كان سرقة
للحل حرز ربح المتاع لباين بشهود يسهلون
عليه انه سرقة المتاع وهذا هو المشهور في الحل
لا ينعى ولا يترك لا قطع على من اخذ اياه واقفة
بما استجد او واقفة في السوق او على باب
السوق لغرض بيع لانه موقف غير معتاد وهذا اذا لم
يكن معها من كفاها او اباها كانت واقفة في السوق
لاجل البيع فيقطع سارقا يربيل ما يرب ولو كان لا قطع على
من سرقة ثوبا يبعه بالطريق ينعى بجمعه داخل الحرز لان
الجود يزر ايا الشبهات والشم به هنا كون بعض الثوب
في غير حرز والبيع حصادق بالبيع والاكل والالتز
ولكن لو حذبه من جانب الدار قطع لانه اخذه من الحرز
وكذا لا قطع على من سرقة الثمر المعلق على اصل
خلقه الا ان يكون عليه علف وهل يقطع سارقه
ح ام لا قولان لكن الثاني مخصوص والاول مخرج
وبعبارة معلق في سائر ثمنه واما في البر والبيوت
فيقطع لانه في حرز وكان ينبغي ان يقول في روم
بذلك قوله معلق لانه ليس معلقا وانما هو من خلقته
وقوم من قوله ثمره لا قطع في الوديع ومن قوله معلق
انه لا يقطع فيما يكتسب من السارق من الثمر وهو
كذلك على اخذ الثوبين في كل احد من القرع من قوله
معلق اي اصله واما لو قطع ثم علف فلا قطع ولو
يعلق ولا يدخل في قوله والاجر حمده لان المراد

هذا

الامر

الاجر حمده ووجهه في محل اعتنيد هغه فيعبر اذا قطع
التمر من على اصله وقبل ان ينقل الى البحر فيسرق منه
انسان ما نساوي بخبايا من قطع ثوبا من ارجح
منه يبعثه الى بعض حتى يجمع كالمشواك كالمشواك
ام لا ولا قطع عليه مطلقا والقول الثاني التمر غرق
بين ان يكون قد كرس فيقطع لشمه بما في الحرز
او لا يقطع لشمه بما فوق الحبل وكذلك لا قطع على
السارق اذا اقتب الحرز فخطوا لا يخرج منها من
الغصبات ولو خرج معبره فلا قطع احل على ذلك
الغير هذا ان لم يتفقا على ان يخرجوا الثقب والحرز
مخرجه من الحرز فان اتفقا على ذلك قطع الحرز ينعى
على مزره البروة لان الثقب لا يخرج المكاثر
كوثقها لانه لا يعبر الواحد فيه مضاعف من الوضغ
وقبل بقطمان معك عند ابن سنان ولو دخل الحرز
الحرز فخرج ما يساوي بخبايا نودعه في رطل الثقب
قد يخرج اخر بده فتنار له واخرجه من الحرز فانها
بقطمان معا والمراد بالوسط الاثنان وكذلك بقطمان
سنا اذا دخل حرز الحرز فربط المتاع المسروق في حبل
او غيره فجزه اخرج الى ان يخرج من الحرز ويشترطه
التكليف اخرج راجع للسارق الذي يقطع او يقطع
المعروف من قوله يقطع الهني ابي ويشترط قطع السارق
ان يكون مكفاه كما كان او ان يجرى او رقتفا
سما كان او كافر او المراد بالتكليف البلوغ والعتق
فلا قطع على غير بالغ ولا على مجنون مطبق وكذا اذا
كان يقيق احدا نكس في حال حبس وهو بالبرتب